

## كلمة لزعيم كتلة الليكود، بنيامين نتنياهو، أمام الكنيست الإسرائيلي القدس، 1995/11/22\*.

حضرة الرئيس، أعضاء المجلس الكرام، إن هذه الجلسة التي تلتئم للمصادقة على الحكومة الجديدة تُعقد في ظل أوضاع غير عادية على الإطلاق. فنحن ما زلنا ضمن فترة الحداد على رئيس الحكومة الراحل يتسحاق رابين، رحمه الله. وكنت في خطابي خلال جلسة الحداد الخاصة بالكنيست قد أشرت إلى أنه يتوجب علينا جميعاً، وفي هذه الأوضاع المأساوية بالذات، أن نعزز الوحدة الداخلية للشعب الإسرائيلي الذي لا شك في أنه أساس قوتنا وسلطتنا. من واجبنا أن نعزز الديمقراطية الإسرائيلية، وهي الأداة الأساسية للحفاظ على وحدة الأمة وللتحديد الواضح للخلافات بين مختلف قطاعاته. في مثل هذه الروح، قرر الليكود أن يمتنع من التصويت في جلسة الثقة بالحكومة الجديدة. ونحن خلال هذا القرار نعبّر عن موقفنا القائل إنه ينبغي ألا يعطل اغتيال سياسي استمرارية الحكم في بلد ديمقراطي. ففي بلد ديمقراطي، يُستبدل النظام من خلال المسارات الديمقراطية اللائقة، وخصوصاً مسار الانتخابات العامة. من هنا، نحن لا نرغب في منع تأليف حكومة للعمل تخلف حكومة الراحل يتسحاق رابين. إن تصويتنا اليوم هو تصويت على الثقة بالديمقراطية الإسرائيلية.

غير أننا، وللأسف، لا نثق بالمسار الذي تتبعه الحكومة الجديدة، تماماً كما كنا لا نثق بمسار الحكومة السابقة. دعني أكرر: المسألة هنا ليست مسألة أحياء السلام ضد أعداء السلام. إن الجدل بيننا هو بشأن سبيل تحقيق السلام الذي نريده جميعاً. نحن نعتقد أنه لا بد من تحقيق شرطين على الأقل قبل أن يستتب السلام الحقيقي بيننا وبين جيراننا. الشرط الأول هو أن يكون الجانب العربي صادقاً في نياته حيال السلام، والثاني هو أن تكون هناك إجراءات أمنية رادعة ملائمة في حال تغيرت هذه النيات، أو استبدل أصحابها، أو كانت كاذبة. نحن، حكومة الليكود، الذين قادوا اتفاق السلام التاريخي مع مصر عندما اتضح بصورة مطلقة أن هذين الشرطين قد تحققا. لم يكن ثمة من شك في صدق نيات الرئيس الراحل أنور السادات. فقد وقف على هذا المنبر، حيث أقف أنا الآن، ووقف على منبر البرلمان المصري وكرر شعاره "لا حرب بعد اليوم". كما أنه ظهر أمام رجال الدين المسلمين المتطرفين وأعلن نهاية الجهاد. ومع ذلك، قلنا إنه حتى لو تم تحقيق الشرط الأول حيال صدق النيات السلمية لدى الجانب العربي، فقد يُقتل الزعماء كما حدث، للأسف، مع الرئيس السادات، وسألنا: من الذي يضمن ألا تحدث ثورة إسلامية في أي بلد عربي، بما في ذلك مصر، لا سمح الله؟ وماذا سيحل باتفاق سلام آتئذ على الرغم من جميع النيات الطيبة والمكتوبة والموقعة؟ ستكون بلا قيمة. لهذا السبب، أصررنا على الشرط الثاني، أي الإجراءات الأمنية طبعاً، في معاهدة السلام مع مصر، التي اتخذت شكل قطعة كبيرة من الأرض منزوعة السلاح بعمق 200 كيلومتر في صحراء سيناء، وهي قطعة توفر لنا الأمن الكامل ضد إمكان تغيير النيات أو ضد الثغرات في معاهدة السلام. وبكلام آخر، لقد تحقق الشرطان في معاهدة السلام مع مصر.

ونظرنا في هذين الشرطين بالذات عندما فحصنا معاهدة السلام مع الأردن، وعندما أدركنا أن الشرطين تحققا، ساندنا هذا الاتفاق أيضاً. أولاً بالنسبة إلى إخلاص الملك حسين: على امتداد 25 عاماً، برهن [الملك] لنا، من خلال التعاون الأمني والاستخباراتي والاقتصادي. وخصوصاً عندما طرد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الإرهابيين من الأردن سنة 1970. عنه أنه يريد السلام حقاً. ومع ذلك، وفي هذه الحالة أيضاً، قلنا إن النيات السلمية ليست كافية. فبعد كل شيء، وبعد عشرين عاماً من طرد مقر الإرهابيين، وبعد عشرين عاماً من السلام الفعلي، أدركنا أنه عندما تعرض الملك حسين للضغوط قبل حرب الخليج، حينما كان صدام حسين يزداد قوة، غير هو أيضاً الاتجاه فالتحق بالتحالف الحربي ضدنا. ليس ثمة أحد يريد السلام معنا بصدق أكثر من الملك حسين. لكن، وهنا أيضاً، كان علينا، ولا يزال، أن نتأكد من وجود الإجراءات الأمنية الملائمة في حال وقع حادث

طارئ في الأردن. هذه المعاهدة حققت الشرط الثاني أيضاً، أي وجود الإجراءات الأمنية الملائمة. إن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي تنتشر على طول نهر الأردن، والأمر الأهم بالنسبة إليّ هو أنها منتشرة على الهضاب المشرفة على غور الأردن، وهو ما يوفر لنا الضمان الأمني المطلوب للحفاظ على السلام، وطبعاً لردع الحرب وصدّ أي اعتداء قد يقع علينا. وفي حين أن الشرطين المطلوبين، كحد أدنى، لقيام السلام تحققا في معاهدتي السلام مع مصر والأردن، ولذا وقّعنا الأولى وساندنا الثانية، فإنني أقول، ويا للأسف، إن أي شرط من هذين الشرطين، فيما يختص بالاتفاق مع منظمة التحرير، لم يتحقق. أولاً وفيما يختص بصدق نيات ياسر عرفات السلمية، فإنني أعتقد أن لا أحد يشهد على صدق نيات عرفات من عرفات نفسه؛ فهو يتحاشى بانتظام إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني. وفي خطاب له في جامعة هارفرد، تحاشى حتى مثل هذه الخطوة التي هي أقل ما يمكن. وخلافاً للسادات وحسين، فهو ما فتى يبشّر بالجهاد، وخصوصاً عندما يخاطب شعبه.

لقد أشار زميلي، عضو الكنيست بني بيغن، إلى كلمة أخيرة له هي من درر الكلام، وبتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر. يا أعضاء الكنيست، انتبهوا. لقد مر أسبوع واحد على اغتيال يتسحاق رابين. وفي حديث له في الإذاعة من غزة إلى غزة، قال عرفات: إن النضال سيستمر حتى تحرير فلسطين بكاملها. فهو ما زال يشيد بشهداء الانتحار. ويشجّع الشبان والشابات، مستخدماً تضحيتهم بأنفسهم مثلاً. ويتكلم باستمرار عن القدس عاصمةً للدولة الفلسطينية، التي ستقام طبعاً على كل أرض فلسطين. وبكل إخلاص، فإنه لم يقم بعد بالتغيير النفسي الذي رأيناه عند الرئيس السادات ولا عند الملك حسين في خطابه الأخير أمام البرلمان، حين قال: لقد انتهى الجهاد. لقد انتهت المقاطعة. هذا عصر السلام. إن الشرط الأول لتثبيت السلام الحقيقي في الشرق الأوسط كما هو اليوم، أيها السيدات والسادة، لا كما تخيله، ينبغي أن يكون كذلك، وهذا لم يتحقق في حالة منظمة التحرير وعرفات.

أما فيما يختص بالشرط الثاني، أي إجراءات الأمن، فإننا في اتفاق أوسلو وضعنا أمناً بين يدي كتائب منظمة التحرير. قلنا إن قوات جيش الدفاع الإسرائيلي لن تكون القوة التي تضرب الإرهابيين الآتين من داخل الأراضي التي سلّمناها إلى عرفات، بل ستكون كتائب يقودها إرهابيون سفكوا دماء الإسرائيليين. ونتيجة هذه الترتيبات، هذه الترتيبات غير الأمنية، هي انعدام الأمن. النتيجة هي إنشاء مدن يلجأ الإرهابيون إليها وسرعان ما ستصبح مناطق لجوء بأكملها ومن ثم دولة لجوء للإرهابيين على امتداد حدود سنة 1967. وبين تطبيق أوسلو وأوسلو ب قلنا إنه يجب ألا يحدث أي تقدم قبل أن تتحقق الشروط الواردة في أوسلو: أي إلغاء الميثاق، وإقامة الدليل على أنهم يحققون الشروط الأمنية. ينبغي أن أقول، للأسف، إن هذه الشروط لم تتحقق، ومع ذلك مضت الحكومة قدماً نحو أوسلو ب. والله وحده يعلم ماذا سيحل في أوسلو ج وأوسلو د.

إن البديل الذي نطرحه في السياسة السلمية حيال الفلسطينيين يستند إلى تأكيدنا هذين الشرطين. ينبغي أن نطالب بأن يبرهن شركاؤنا الفلسطينيون بالقول والعمل عن صدق نياتهم السلمية. عليهم أن يفعلوا ذلك، لا من خلال إلغاء بعض النصوص التي تدعو إلى تدميرنا فحسب، بل أيضاً وبوجه خاص، من خلال الأسلوب الذي يستخدمه الزعماء الفلسطينيون لدى مخاطبة جماهيرهم. عليهم وقف هذه الإثارة الرهيبة ضدنا، وأن يضعوا حداً للدعاية التي تدعو إلى تدميرنا، وأن يغيروا تربيتهم. هذا هو الحد الأدنى الذي ينبغي لحكومة صادقة أن تطالب به إذا رغبت في الوصول إلى سلام حقيقي.

والشرط الثاني هو الأمن. وبموجب تصوّرنا، ينبغي أن يبقى الأمن في يد قوات الدفاع الإسرائيلية. يجب أن تكون هذه القوات قادرة على العمل في أي مكان غربي نهر الأردن. لن يكون ثمة أمكنة تصلح ملاجئ ولا واحات أمن. إن الخلاف الحقيقي بيننا وبينكم في التفكير يتمثل في فكرة الحكم الذاتي. في إمكان كل إنسان أن يستخدم عبارة الحكم الذاتي. إن الفارق الأساسي بين الحكم الذاتي والدولة ذات السيادة هو الآتي: من يملك المسؤولية تجاه الأمن. إن إقليم الباسك في إسبانيا يتمتع بحكم ذاتي، والإرهاب ينبع من ذلك الإقليم، غير أن جيش الباسك ليس هو المسؤول عن الأمن. هو في أيدي الجيش الإسباني الفدرالي الذي في وسعه أن يتدخل في كل مكان، ويذهب إلى أي مكان، ويعمل في كل مكان وفي أي وقت يشاء. هنا تجري إقامة دولة. أنتم تنشئون دولة فلسطينية في جميع أرجاء الأراضي، وهذه دولة لها حكومتها الخاصة بها، ولها رئيسها، ولها برلمانها، ولها، يا أعضاء الكنيست، جيشها الخاص بها.

إذا كان عليّ أن ألخص الفارق بين نظرتكم ونظرتنا، فهو أننا نريد حكماً ذاتياً لا دولة، بينما أنتم في الواقع تنشئون دولة لا حكماً ذاتياً، دولة مسلحة على حدود سنة 1967. من هنا، وفي الجدل الراهن، لا يمكن أن نطمس هذه الخلافات، بل قد أقول إن من الضروري أن أوضحها بأجلى صورها. وعلى الشعب أن يقرر في

الانتخابات المقبلة، وفي الانتخابات فقط، الاختيار بين تصوّرين اثنين: مساركم السلمي الذي يقودنا إلى حدود سنة 1967 وإنشاء دولة فلسطينية مسلحة، ومسارنا لحكم ذاتي إداري، بينما يبقى الأمن في يد قوات الدفاع الإسرائيلية.

أعضاء الكنيست، بشأن الموضوع السوري، نحن نختلف عنكم فيما يتعلق بالنقاط ذاتها. نحن نسأل أولاً السؤال الأساسي: هل للحكومة السورية ولحافظ الأسد نيات سلمية؟ عليّ أن أقول لكم إنني مقتنع بأن الأسد يريد السلام مع الولايات المتحدة، لكنني لست متأكداً أبداً، وهذا أقل ما يقال، من أنه يريد السلام مع إسرائيل، لأن كل من يستخدم إرهاب حزب الله القاتل ضدنا في الجنوب اللبناني، وكل من يتابر على استعمال المنظمات الإرهابية الفلسطينية في دمشق لا يعطي تماماً الدلائل على وجود رغبة صادقة في السلام. لكني، ولأجل النقاش، مستعد للقفز قفزة نوعية فأقول: دعنا نفترض أن الأسد أعطانا البرهان، من خلال وعد مكتوب أو شفهي، عن أنه حقق الشرط الأول، فهل ينبغي أن نتخلى عن الشرط الثاني، الذي هو الأمن الذي نحتاج إليه لضمان السلام؟ أنا أقول بالقطع لا. إن السلام مشروط بترتيبات أمنية كافية، الأمر الذي يعني البقاء على مرتفعات الجولان.

دعوني أستشهد بقول أوافق عليه تماماً، وهو ما قاله رابين عشية الانتخابات الماضية: إن كل من يتخلى عن مرتفعات الجولان يتخلى عن أمن إسرائيل، ومن دون أمن لا يمكن أن يكون هناك سلام. قال ذلك حتى عن عصر السلام. لم يكن هناك اختلاف بيننا وبين رابين بشأن هذا الموضوع. لقد نشب النزاع عندما بدأ رابين يتنازل حيال الشرط الثاني؛ عندما بدأ يتنازل عن مرتفعات الجولان. وللأسف، لقد قدم تنازلات بعيدة المدى. لكن عليّ أن أقول إنه لم يكن مستعداً للمضي إلى آخر الطريق، لأنه أصر على بعض الترتيبات الأمنية في حدودها الدنيا. وهذا العناد أدى إلى تجميد المحادثات، لأن سورية، التي طالبت ولا تزال تطالب بكل شيء، لم تكن مستعدة للقبول بهذه الشروط الدنيا. وقبل بضعة أيام من وفاته، قال رابين إن أي تقدم في المحادثات مع سورية لن يحدث، نظراً إلى تلك المواقف السورية.

وأنا سمعت الآن من أعضاء الكنيست، ومن الوزراء المرشحين، الذين أتمنى لهم شخصياً، ومن كل قلبي، النجاح، كلُّ في حقل عمله، وأنا واثق من أنني أتكلم هنا باسم زملائي، أنه قد تم إنشاء لجنة وزارية خاصة لتدوين الجليد الذي فرضه رابين، وأن إسرائيل تسرّع مسيرة التفاوض مع سورية. أريد أن أعرف: ماذا حدث؟ هل غيرت سورية مواقفها؟ سمعت وزير الخارجية السوري فاروق الشرع يقول بعد الاغتيال المأساوي أنه قد ينتج منه شيء جيد. جيد لمصلحة من؟ لمصلحة سورية. لا شك أبداً، ولا أظن أن أحداً هنا يشك في أن سورية لم تغير موقفها قيد أنملة. وللأسف، المؤشرات كلها تشير إلى أن هذه الحكومة ما زالت تهوّل إلى الأمام لتقديم التنازلات التي حتى رابين لم يكن مستعداً لتقديمها.

لذا، فإننا نرى أنه علينا، من أجل تفادي الحرب مع سورية في المستقبل، ومن أجل سلام ثابت مع سورية عندما يحين الوقت، الاحتفاظ بمرتفعات الجولان. فهذا الجدل لم يتغير فحسب بل يبدو أنه سيواجهنا جميعاً في العام المقبل.

حضرة الرئيس، إن كل رجل وامرأة وطفل في إسرائيل يراقبنا اليوم، وينتظر قيادة تقوده إلى دولة أكثر انفتاحاً؛ إلى إسرائيل تعيش بسلام حقيقي مع جيرانها. إن الليكود كان، ولا يزال، معارضة مسؤولة. سنستمر في العمل بهذا الأسلوب المسؤول حتى نحصل على ثقة الشعب من خلال الانتخابات ونقوده بطريقة مسؤولة نحو السلام والأمن الحقيقيين.

إن المسائل الأهم والأصعب ما زالت في انتظارنا. وبروح من التآلف، ونحن جميعنا شركاء فيه، ما يمكن أن نفعله اليوم هو أن نتفق على الأسلوب الذي يجري هذا النقاش به. أود أن أؤكد مجدداً لهذا المجلس وللجمهور كافة بأنه أياً تكن نظرته إلى مسيرة السلام، فإن السلام يبداً في البيت. فمن دون ترويح الشعور بالمصير المشترك كأمة واحدة وجدت ملجأ لها بعد ألفي عام من الترحال، ومن دون تعزيز الشعور بأن الكراهية التي لا ضرورة لها، والعنف السياسي والتحزب الذي لا طائل تحته والذي أدى إلى تدمير دولتنا قبل ألفي عام؛ من دون هذه الأشياء كلها، فإننا لن نفشل في تحقيق السلام مع أعدائنا فحسب، بل سنخلق الخطر أيضاً بوجودنا المستقل في أرض إسرائيل. ومن دون الشعور بالمشاركة والاستعداد للنقاش بروح من الاحترام والتسامح المتبادلين، فإن هذه الأمة لن تستطيع أن تستمر في الحياة. أنا أقول هذا فيما يتعلق، تحديداً، بالهجمات القاسية التي شنّها بعض القطاعات في السياسة الإسرائيلية على المعسكر الوطني، وخصوصاً على الجمهور الديني وزعمائه الروحيين.

علينا، كما أرى، أن نمتنع من مثل هذه الأفعال. وبشأن هذا الموضوع، أود أن أذكر أمراً شخصياً. وكما يتذكر جميع أعضاء هذا المجلس، فقد هوجمت أنا شخصياً، وهوجم زملائي في الليكود، بسبب شعار كريبه رفع خلال المسيرة في ساحة صهيون. قلنا مراراً إنه لم يكن في استطاعتنا أن نرى هذا الشعار من الشرفة، وحالما علمنا بوجوده من خلال الصحافة أدناه بقوة، ومن على هذا المنبر أيضاً. ومع ذلك، استمرت حملة الإثارة هذه. وقد اتضح الآن، ومن شهادات الصحفيين وشهود العيان، أنه كان عملاً تحريضياً قام به شخص أو شخصان، وأنه كان يتعذر رؤية هذه الصورة من على منبر الخطباء. أرجو أن يكون واضحاً لهؤلاء الذي اختاروا الشتم والتحريض أنه ينبغي ألا يفتخروا بعملهم هذا. إنني أتوقع أن نسلك جميعاً طريقاً مختلفة، وأن نفتح صفحة جديدة في النقاش العلني في إسرائيل. إنه من واجبنا الأعلى أن نوكد النقاط التي تجمع بيننا لا تلك التي تفرقنا في النقاش العام الدائر بيننا، وأن نوكد ما هو شامل لا الانقسامات، وأن نبحت عن الطرق والوسائل كافة لضمان قيام مناخ من الوحدة والتآلف، على الرغم من النقاش، لا هنا في إسرائيل فحسب، بل في الشتات أيضاً، لأن الشتات هو مصدر قوتنا وعظمتنا.

حضرة رئيس الحكومة بالوكالة، هذا ليس زمن اتخاذ خطوات حادة تعمق الانقسامات في صفوف الأمة. هذا زمن الوقوف، ومحاولة رأب الصدع، لأننا إذا أردنا إنجاز السلام من الخارج، علينا أولاً ضمان السلام في الداخل. يجب أن نتعلم من هليل وشمأي، وهما مفكران عبريان عظيمان من فترة الهيكل الثاني خاضا نقاشاً عميقاً بشأن بعض المسائل الأساسية على امتداد فترة طويلة من الزمن. لقد كانا يعرفان كيف يتناقشان في جو من المحبة والإخاء. لم يتخل أي منهما عن الحق كما يراه، وكل واحد منهما ناضل من أجله بعزم كبير، غير أنهما لم ينسيا السلم الأهلي والوحدة الوطنية. إن هذه المقاربة يجب أن تكون نبراساً لنا في هذه الأوقات العصيبة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)